العدد (1807) السنة السابعة - السبت (29) أيار 2010 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

الآراء الـواردة في الصفحة تعبر عن وجهات نظر كتابها ، وقد لاتتفق بالضرورة مع وجهة نظر الجريدة

دور الإعـــلام فـــي مكـــافحـــة المـخـــدرات

(١-٢)

للإعلام دورٌ هام في تكوين الإتجاهات الفكرية والسياسية وتقويم السلوك الإنساني، وقد بلغت وسائل الإعلام في العراق من التقدم والإنتشار والتأثير في الرأي العام إلى مستوى ملموس وواضح لا سيما في السنوات الأخيرة.
وبما أن وسائل الإعلام تلعب دوراً كبيراً في الحد من ظاهرة انتشار المخدرات وتعاطيها، وذلك من خلال الرسالة الإعلامية التي تبثها الى الجمهور من برامج واعية ومتطورة بُغية الوصول إلى المتلقي وتوليد الثقة عنده، وبذلك تحقق الهدف المنشود.
والإعلام يحتل المراكز الإولى والأساسية لمعالجة القضايا الإجتماعية والسياسية والإقتصادية، وان المخدرات آفة خطيرة تفتك بالمجتمع، لذلك كان من الضروري دراسة هذا الموضوع الذي يعد من أهم المواضيع في الوقاية من المخدرات في الوقت الحاضر.

د صادق الصحن

المخدرات أسبابها وطرق معالجتها

لا نستطيعُ فصلَ ظاهرة المخدرات عن غيرها من الظواهر الإجتماعية في أي مجتمع فهي لا تنفصل عن الظروف الإقتصادية أو السياسية التي تسود هذا المجتمع بل هناك ارتباط وثيق بين انتشار تعاطي المخدرات والحالة السياسية والإقتصادية في البلاد.
المخدر لغةً من الخدر وهو الضعف والفتور والإسترخاء وعدم استطاعة الحركة، أما استعمال المفردة كاصطلاح هو ما يغيب العقل والحواس او يشوشهما بالتخيلات والهلوسة بعد نشوة وطرب وتؤدي بالتعوّد عليها والإذعان لها (الإدمان).
ويقصد بالمخدرات بأنها جميع المواد المخدرة ومواد الهلوسة والإستنشاق المتمثلة في (ال.اس.دي—الأفيون بجميع مشتقاته من المروفين والهيروين والحشيش والكوكائين مثل الفاليوم والأتيفان) وغيرها.

نبذة تاريخية عن المخدرات

إن استخدام الإنسان للمخدرات قديم قدَم البشرية، وعرفتها أقدمُ الحضارات في العَالم فقد وجدت لوحة سومرية يعود تاريخها إلى الألف الرابع قبل الميلاد تدل على استعمال السومريين للأفيون وكانوا يطلقون عليها نبات السعادة، وعرف الهنود والصينيون (الحشيشة) منذ الألف الثالث قبل الميلاد، وعرف الكوكائين في امريكا اللاتينية منذ خمسمئة عام ق.م وكان الهنود الحمر يمضغون أوراقه في طقوسهم الدينية، أما القات فقد عرفه الأحباش قديماً ونقلوه الى اليمن عام خمسة وعشرين وخمسمئة ميلادي وفي أوائل القرن التاسع عشر تمكن الألماني (ترونز) من فصل مادة المورفين عن الأفيون وأطلق عليها هذا الإسم نسبة الى مورفيوس إله الأحلام عند الإغريق.
وفي المشرق الإسلامي فكان الحسنُ بنُ الصباح في اواخر القرن الخامس الهجري زعيم الحشاشين، وكان يقدم طعاماً لأتباعه يحرف من مزاجهم ويفسدَ أدمغتهم، وهذا يعني أنه نوع من أنواع المخدرات.
إن بروز ظاهرة المخدرات وانتشارها بهذه السرعة وبهذا الحجم المذهل في أوساط المجتمع ولما تلعبه هذه الظاهرة من تعطيل وإهدار لأهم ثروة وطنية وإنسانية تدل على خلل في القائمين على مواجهتها والإسلوب المتبع لحلها.
ويعاني الإدمان على المخدرات أكثر من (مئة وثمانين) مليون شخص في العالم يتركزُ معظمهم في اليمن والصومال واريتريا وكينيا، ومصر وايران والخليج العربي، ولا تقف أزمة المخدرات عند آثارها المباشرة على المدمنين وأسرهم فقط، وانما تمتد تداعياتها الى المجتمعات والدول ، فهي تكلف الحكومات اقتصادياً وترتبط بها جرائم كثيرة وجزء من حوادث المرور، وخسارة في الأيدي العاملة.
وتظهر تقارير الأمم المتحدة والجهات الرسمية ان انتشار المخدرات وانتاجها يغطي جميع بقاع العالم فقد تم تسجيل انتشارها في (مئة وسبعين) بلداً، وينتشر الكوكائين في القارة الأمريكية، والحشيش والأفيون والمنشطات في آسيا وأوربا، ويزرع الحشيش وينتج في افغانستان وباكستان ، وبكميات أقل بكثير في مصر والمغرب وتركيا وايران.
يُعدُ الشعبُ العراقي أقل بلدان العالم انتشاراً في تعاطي المخدرات، وفي المدة الأخيرة بدأت بوادر انتشار هذه الظاهرة تطفو على السطح بسبب الإنفلات الأمني وفتح الحدود، لا سيما وأن اكثر البلدان في آسيا تزرع وتتعاطى المخدرات هي بلدان الجوار العراقي، وفي السابق كان العراق بلد لمرور المخدرات فقط، أما الآن فقد أصبح من البلدان التي تُسجّلُ فيها أرقام لتعاطي المخدرات، وهنا لا بد من ابراز الأسباب والوقوف على النتائج والحد من انتشار هذه الآفة المميتة للشعوب.

أولاً: أسباب انتشار المخدرات

هناك جملة من أسباب انتشار المخدرات وهي اسباب مختلفة حسب البيئة التي تنتشر فيها هذه الظاهرة، ومنها ما يتعلق بطبيعة هذه المواد فهناك اسباب شخصية واجتماعية وسياسية وثقافية وقد تكون أسباب استعمارية مثل ما حصل في الصين إبان الإحتلال الإنكليزي لها وما عرفت بحرب الأفيون، ومن أهم الأسباب:
١- غياب دور الأسرة في متابعة أبناءها سواء في البيت أو في المدرسة،ومتابعة الشباب خصوصاً في عمر المراهقة ومعرفة اصدقاءه، ومشاهدة طريقة الكلام عند الشباب ومجالسته بين افراد العائلة بشكل يومي.
٢- غياب دور المدرسة ومتابعة المدرس، اذ تعد المدرسة اخطر الأماكن التي يمكن أن تنتشر فيها ظاهرة الإدمان، خصوصاً المدارس في المناطق الشعبية التي بدأت في العراق اليوم تنتشر فيها ظاهرة تعاطي الحبوب المخدرة وهي نوع من أنواع المخدرات التي تؤدي إلى الإدمان.
٣- الأوضاع السياسية التي يعيشها البلد والإنفلات الأمني وغياب القانون أدى إلى اطمئنان متعاطي المخدرات وضمانه من العقاب فضلاً عن سهولة الحصول على المادة المخدرة ورخص ثمنها.
٤- سوء الأوضاع الإقتصادية وتفشي حالة البطالة بشكل كبير في صفوف المئات من الشباب، الأمر الذي يدفع الكثير منهم إلى ارتكاب عمليات الإجرام وتعاطي المخدرات أو هروباً من الواقع المؤلم.
٥- انفتاح الحدود وسهولة السفر والإحتكاك بشعوب البلدان المجاورة وهي بلدان منتجة لهذه المخدرات كإيران وتركيا والتعود عليها وجلبها معهم، والعكس هو وجود وزيارة عدد كبير من شعوب البلدان المجاورة وجلبها معهم الى داخل العراق.
٦- غياب دور المثقف والإعلامي.

ثانياً: العلاج والمكافحة

لقد أثبتت التجارب العملية في البلدان التي تنتشر فيها المخدرات بأن المعالجة الأمنية وحدها غير مجدية لقضية مكافحة المخدرات، وذلك لأن تاريخ المخدرات يوضح ان تعاطيها يرتبط في كثير من الأحيان بثقافة الناس والمجتمعات والعادات والتقاليد، كما أن تعاطي المخدرات وتسويقها منظومة أو شبكة تستهدف المجتمعات والتجارة ولكن التوعية لها دور كبير في الإصلاحات السياسية والإقتصادية والإجتماعية، وان علاج ومكافحة المخدرات يحتاج الى جملة من التدابير وبما أن للظاهرة جوانب متعددة (اجتماعية واقتصادية وسياسية) قد أدت الى وجودها وانتشارها ، فلا بد من العمل بشكل جاد على حل هذه المعضلات المتعددة الجوانب التي يعاني منها المواطن وبالأسس الآتية:
أ- تكثيف المؤتمرات والندوات الخاصة بهذه الظاهرة، وتشكيل لجنة متخصصة من كافة الجهات الرسمية والشعبية (اعلامية،صحية،اجتماعية،اقتصادية،حقوقيين، مفكرين، مؤسسات المجتمع المدني....الخ) وذلك للمشاركة في الكشف عن الأسباب الحقيقية للمشكلة وفي وضع الحلول بشكل جماعي، بحيث تتناول مختلف جوانب المشكلة، وتوفير فرص للبحث العلمي ووضع الدراسات العلمية التي تتناول المشكلة من جميع جوانبها، وتوفير كافة التسهيلات والضمانات لنجاح عمل اللجنة في القيام بمهامها واتاحة الفرصة لهم للإطلاع على مراكز البحوث خارج القطر لا سيما البلدان التي لها باع طويل في مكافحة المخدرات في آسيا وأوربا وأمريكا والخليج العربي للإستفادة من خبرات هذه الدول والمشاركة الفعالة في المؤتمرات الدوليةوالعربية الخاصة بمكافحة هذه الآفة حتى يتم القضاء النهائي على المشكلة ، وبهذا تكون هذه الخطوات وقائية وعلاجية ما دامت الظاهرة حديثة عهد في العراق.
ب- توعية افراد المجتمع عبر أجهزة الإعلام الوطنية المختلفة بالأضرار الجسيمة الصحية والإجتماعية والوطنية الناشئة عن تعاطي المخدرات على ضوء ما تسفر عنه نتائج الدراسات والبحوث الإجتماعية والنفسية حول المشكلة.
ج- الإهتمام بالتعليم التربوي، واتباع الأساليب التربوية العلمية المتطورة في المناهج التعليمية لبناء جيل المستقبل على قاعدة متينة من الوعي والتربية، والإبتعاد عن سياسة التخبط وحقول التجارب الفاشلة والإكتفاء بعقد الندوات والمؤتمرات.
د- القضاء على مشكلة البطالة التي يعاني منها المئات من الشباب بتوفير فرص عمل متكافئة.
هـ- انشاء العيادات الصحية والنفسية لعلاج المدمنين وتزويدها بالإختصاصيين النفسيين والإجتماعيين والتشجيع على اقبال المرضى والمتعاطين للعلاج فيها وتوفير العلاج الصحي والنفسي والإجتماعي للمدمنين.
و- ضبط الحدود وتشكيل مراكز خاصة في وزارة الداخلية لمنع تسرب المواد المخدرة الى داخل البلاد ومنع تداولها، واصدار قانون ينشر في وسائل الإعلام لمعاقبة المروجين والمتاجرين والمتعاطين بها وتفعيل القضاء ونشر القضايا التي يبت بها القضاء في وسائل الإعلام لكي يكون عبرة للمتلقي.

دور الإعلام في الحد من انتشار المخدرات

تلعب وسائل الإعلام دوراً كبيراً وفعالاً في الحد من ظاهرة انتشار المخدرات وتعاطيها، وذلك من خلال الرسالة الإعلامية التي تبثها الى الجمهور من برامج واعية ومتطورة قابلة للتحديث ومرنة وصادقة لكي تحصل على أعلى درجات الإقناع بغية الوصول الى المتلقي وتوليد الثقة عنده لتصبح برامج الوسيلة الإعلامية مقبولة، وبذلك تحقق الهدف المنشود من الرسالة الإعلامية.
وتحتل وسائل الإعلام بكافة أشكالها المراكز الإولى والأساسية للتعرف والتفاعل مع مختلف القضايا الإجتماعية والسياسية والإقتصادية التي تحاكي المجتمع. ويتحمل الإعلام مسؤوليات كبيرة وأساسية في مستوى الوعي العام الذي يعيشه أي مجتمع دون استثناء، وفي قضية مثل المخدرات التي تعانيها جميع المجتمعات العالمية لمالها من اثار مدمره وانعكاسات هائلة على مختلف قطاعات المجتمع وفئاته وبالتالي لا بد من أن نوضح أهم النقاط الأساسية التي ينبغي على الإعلام بشكل عام التركيز على أهميتها لكي يكون للإعلام دور في مكافحة مشكلة المخدرات. في اطار واجبات ومهام محددة، وخطط وبرامج فاعلة ومؤثرة، توظف الإمكانات الهائلة والأشكال والمضامين الإعلامية الجذابة والمشوقة التي تحظى بكثافة استماع ومشاهدة عالية من قبل الجمهور وقدرة فائقة على التأثير في العقل والوجدان.
ويعد الإعلام خط المواجهة الأول لمخاطر تعاطي وإدمان المخدرات والحد من انتشارها والطلب عليها وذلك من خلال وسائل الإعلام المتعددة وهي عديدة ويمكن حصرها وبيان دورها في الحد من انتشار المخدرات بالتالي:
١- الصحافة:
تنبع أهمية الصحافة في أنها مصدر اتصال يومي ومباشر مع الجمهور، وتهدف الى نقل الخبر والرأي والتحليل بحيث تقوي الصلة بين الصحيفة والجمهور، وميزة الصحافة أنها مرشد زهيد الثمن يستخدمه الملايين من القراء للإسترشاد في أمور حياتهم اليومية كالتربية والمشكلات الزوجية.
وتؤدي الصحافة دورها في التعريف بعمل المؤسسات والدوائر المختلفة او المراكز الصحية والنفسية العاملة في مكافحة المخدرات او نشاطات المؤسسات التعليمية والدينية في مجال التوعية، كما تعرض ندوات ومناقشات والمؤتمرات الخاصة بالمخدرات مما يرفع نسبة الوعي بها والتذكير بمخاطرها، ويمكن أن تقوم بنشر أخبار القبض على عصابات التهريب بصورة مشوقة تعززالصورة الإيجابية لأجهزة الأمن مما يشجع المواطن على التعاون ونشر أخبار ما أصدرته محاكم القضاء ضد متعاطي ومهربي المخدرات في مكان بارز من صفحتها يعزز فكرة الردع القوي وتذكر بالإجراءات الرسمية المتخذة من قبل الدولة في مواجهة هذه المشكلة. وتشمل الصحافة المجلات والنشرات والملصقات واللوحات في الأماكن العامة التي يمكن أن توزع على الجمهور وخاصة الجمهور المستهدف، والتي تركز على الحقائق الأساسية عن استعمال المخدرات وبيان المشاكل الناجمة عن تعاطيها.
٢- الإذاعة:
تتميز الإذاعة بأنها أقل تكلفة في الإعداد وأسرع من التلفزيون كما أنها تصل إلى الجمهور المستهدف بغض النظر عن ثقافتهم وتعليمهم مما يمكن من استخدامها في تشكيل اتجاهات الرأي العام حول العديد من القضايا ومنها المخدرات.
٣- التلفزيون:
يعد التلفزيون الرفيق الذي لا يتوقف عن الحديث في أي بيت، حتى لو انشغلت العائلة عن الجهاز يظل مفتوحاً مثله مثل جهاز التكييف أو الإنارة، وهذا يعني انتشاره وتدخله الهائل في حياتنا اليومية، فهو المربي لكثير من العوائل وباستطاعته ان يخلق رأياً عاماً ويوجهه بالجهة التي يبغيها، وبعد معرفة وسائل الإعلام وحجم تواجدها في الحياة اليومية وحجم تأثيرها، لذلك تقع عليها مسؤولية تصميم برامج وقائية ودعائية لمواجهة الجمهور في سبيل مكافحة هذه المشكلة وحتى نحقق الإستثمار الأمثل في هذه الوسائل علينا اتباع التالي:
أ- بث الوعي الصحي والإجتماعي عن اضرار ومخاطر المخدرات وخلق المناخ الواعي الذي يضيق الخناق على المتعاطي فلا يجد الفرص ولا المكان المشجع له، ولا يجد الموزع للمخدرات الفرص ولا نسب الطلب التي تتيح له الترويج عن بضاعته.
ب- زيادة البرامج الحوارية التي يشارك فيها الأطباء والخبراء والشباب والإستعانة بخبراء التربية وعلم النفس التي توضح كافة جوانب مشكلة الإدمان ومخاطره ودور العلاج المختلفة التي يمكن اللجوء اليها.
ج- اتخاذ جميع التدابير الإعلامية: هي أن تقدم معلومات عن الإستعمال غير المشروع للمخدرات وبخاصة عن مخاطر مثل هذا الإستعمال وهو النمط الأكثر شيوعاً في برنامج الوقاية، مضافاً لذلك الأضرار الناتجة عن الإستعمال غير المشروع مع توضيح متى يتم ويكون الإستعمال المشروع لها وسيلة وطرقاً وأسباب اللجوء لها مع شرح واف من خلال اسلوب علمي متطور يتلائم مع ظروف ومستوى المتلقي مع مراعاة عدم التعقيد والوضوح التام وهو يتميز عادة بنهجين: نهج الترويع او التخويف والنهج الواقعي.
د- زيادة رد الفعل الرافض تجاه استعمال المخدرات.
هـ- زيادة المعرفة والإهتمام بطبيعة ومدى المشاكل المرتبطة بالإستعمال غير المشروع للمخدرات.
و- تطوير مواقف مناسبة (سلبية ولكنها ليست متطرفة) تجاه استعمال المخدرات غير المشروعة.
ز- تصحيح المفاهيم الخاطئة عن استخدام المخدرات ومستعطي المخدرات.
ح- توضيح الوضع القانوني للمخدرات وتعاطيها والإتجار بها او ترويجها او تهريبها عبر الحدود.
ط- الكشف عن آثار وأضرار تعاطيها والإدمان عليها سواء الصحية على صعيد الفرد النفسية والعضوية او على صعيد المجتمع.
ي- كشف العلاقة بينها وبين انتشار الأمراض القاتلة كالإيدز والكبد الوبائي.
ك- الكشف عن طبيعة ومدى وخطورة الإستعمال غير المشروع للمخدرات.
ل- تعريف الجمهور بأنواع واشكال المخدرات وأخطارها.
م- الكشف عن الخصائص الإجتماعية والنفسية للأفراد المستعملين للمخدرات.
ن- الكشف عن العلاقة بين استعمال المخدرات والمشاكل الإجتماعية الأخرى.
س- التعريف بالمشاكل الإجتماعية للإستعمال غير المشروع للمخدرات.
ع- التعريف بالمشاكل البدنية والنفسية والإقتصادية للإستعمال غير المشروع للمخدرات والتي يتحملها الفرد.
ف- التحذير من المواقع الهابطة والتي تساهم في تعزيز الإنحراف لدى الشباب.
ص- طرح مشكلة المخدرات والإجابة على استفسارات الجمهور بكل مصداقية وواقعية بعيداً عن التهويل والتضخيم او التبسيط غير الواقعي احياناً من على صفحات المؤسسات التعليمية ومؤسسات المجتمع المدني.
ض- الإستعانة برجال الدين والعلماء لتبيين حكم الدين والشرع بالمخدرات بقصد تنمية الوازع الديني لدى قطاعات الشباب.

رجل الاسكالوب

نجوى عبد الله

كل شيء يبدو في غاية الاناقة والهدوء في شارع بدر. ثوب الليل واقراطه الكرستالية والجبل الصوفي الشامخ بهوائه المنعش واضوائه السحرية وناسه كل هذا الرقي يلمع في عيني الزوجة. الجوع ليس له علاج إلا بامتلاء المعدة فالروائح تجذب الانوف قبل المعدة فما كان منهما إلا اللجوء الى اقرب مطعم يقدم وجبات سريعة. وقع اختيار الزوجين على (سندويش الاسكالوب) اللذيذ جدا.
صبيتان جميلتان هما ايضا كانتا تشاركان الزوجين المطعم الرصيفي على طاولة قريبة حيث يبدو الزوج امامهما وظهر الزوجة لهما لكن صوتهما سبق مقعدهما الى مسمع الزوجة. ابتسمت الزوجة لحيرتهما في اختيار الطعام معتقدة انها مع زوجها حسمت الكثير من الامور الصغيرة والكبيرة التي تقع تحت طاولة اختيارات الحياة ومنها الطعام.
وجبة شهية وحارة لاتسمح بغير الالتهام ولكن ما ان رفعت الزوجة نظرها الى زوجها حتى أشارت بإصبعها الى سندويشه قائلة له بصوت منخفض كي لا تلفت نظر الفتاتين المجاورتين لمقعديهما بأن هنالك قطعة من ورق السندويش الشفاف الذي يمتص الدهون أخذا طريقه الى فمه المزدحم بالطعام. وهنا بدأت الطامة الكبرى فلم تكن الزوجة تتوقع بتاتا أن يكون رد فعل الزوج على حرصها ومتابعتها له وخشيتها عليه ، عنيفا وقاسيا وغير مبرر أبدا فقد قام بالتهام قطعة الورق مع ما في فمه.
وبدلا من أن يقوم الزوج بإخراج قطعة الورق من فمه لدى تنبيه زوجته له قام بالصراخ والغضب على زوجته بحجة أنها تعامله معاملة فوقية وكأنه طفل غير مدرك لطريقة تناول الطعام لذا قام بمضغ قطعة الورق مع الاسكالوب بكل اطمئنان وبطولة ورجولة وفق اعتقاده والشرر يتطاير من عينيه مكذبا زوجته الحنونة التي عاشت معه على الحلو والمر طوال مدة الزواج. عندها قضمت الزوجة قطعة من الاسكالوب لتقضم معها أحلاما رسمتها يوما ما على وسادتها، ولتقضم ما تبقى من ليلة موحشة بالضباع المفترسة ومع ذلك حرصت على أن لا تنتبه الفتاتان من أنها انزعجت من تصرف زوجها بل كانت في حال من البؤس وكأنها تقول لهما عيشا حياتيكما بلا أحلام وامنيات فلقد كان صرحا من خيال فهوى، ورجل الاسكالوب ينأى بالاعتراف بخطئه حتى لو كلفه ذلك ابتلاع قطعة ورق أمام شريكة عمره، كل هذا والفتاتان تسمعان وتشاهدان الموقف فالمسافة قصيرة جدا بينهما وأيضاً لأن رجل الاسكالوب كان صوته عاليا كفيلا بأن تسمعه كل بنات ونساء عالم الشرق.

مـــن يـحـمـي الـســيـاســة مـــن الـســيـاســيـين؟

علي حسن الفواز

كثيرون هم الذين يتحدثون عن الدولة الجديدة، وعن الديمقراطية والحرية والمجتمع المدني والحقوق السياسية ومواصفات الحكومة والامن والسياسة وغيرها من المصطلحات التي باتت رائجة في الاعلام السياسي، خاصة عند بعض الساسة من رجالات الحكومة والبرلمان او عند محللي التلفزيون الستراتيجيين والاختصاصيين في هذا الشان او ذاك كما تسميهم عناوينهم!!

لكن هذه الكثرة لم تتحدث كثيرا عن ثقافة الدولة ولا عن مفهوم الدولة المدنية والمؤسساتية وعن توصيفها وشروط صناعتها ولا طبيعة العلاقة بين المكونات في نسقها، ولا حتى عن خصوصية وطبيعة ثقافة المصطلح او ثقافة المفهوم، وعن الكيفية التي ينبغي ان تدار بها الامور خارج انماط الثقافات العصابية التي مازالت للأسف تهيمن على أكثر مفاصل المشروع السياسي للدولة، خاصة في سياق استخدام وتداول وتوظيف هذه المصطلحات والمفاهيم، إذ أن الكثير منهم من يفسر هذه الأمور داخل إطار ما تحدده المصالح والأجندات والأوهام والعقد الشخصية.
فنحن نسمع ونشاهد وباصرار شديد أحاديث غريبة عجيبة لبعض السياسيين داخل العملية السياسية وخارجها وبعض البرلمانيين والمحللين والمتابعين، تلك التي يختلط فيها المفهوم مع غيره دون تجانس، والفكرة مع ما يخالفها ويجاورها دونما رابط علمي يؤشر حرفنة في تصريف هذه المفاهيم، خاصة اولئك الذين تضيفهم بعض القنوات التي تروّج لخطاب سياسي واعلامي مشوش وغامض وفيه من النفس المعادي للعملية السياسية الشيء الكثير، اذ تضيف هذه القنوات شخصيات لاتملك الاّ هذا الخلط والتشكيك وسوء النيات، ناهيك عن خلط مقصود واستباقي يطلقه اساسا المعنيون باعداد هذه البرامج!!
واحسب ان نتائج هذا الخلط المفاهيمي لاتنتج الاّ تصورات وطروحات تتشوش عندها الاشياء دائما، تلك التي تترك المشاهد والمتابع عند المزيد من القلق والحيرة والشكوك. فكيف هو الطريق الى ايجاد فضاء حر يحمي تداول المفاهيم وتحديد سياقها الاجرائي، ويحدّ من ظاهرة قهر الآخرين مفاهيميا ومعلوماتيا واعلاميا؟ وكيف هو الطريق لصناعة الفضاء الثقافي الذي يمكن ان تسهم به المؤسسات الاعلامية والبرلمانية وحتى القانونية لكي تحمي هذه المعلومات والمسؤولين عن الايغال في تشويه صناعتها؟ ومن المسؤول عن امكانية تأمين مصادر نجاح هذه الصناعة الثقيلة وتعزيز قيمتها المعرفية والقانونية والاخلاقية داخل الدولة وشروطها الدستورية؟ وكيف هي مسؤولية السياسي والمثقف والمواطن في هذا المساربعيدا عن اوهام رماة الحجر الذين لاهمّ لهم سوى مايبدو لامعا بعد حروبهم الصغيرة ومصالحهم الدسمة؟ وهل ثمة مسؤولية اخلاقية واعلامية وثقافية باتجاه حماية مشروع الدولة الوطني الذي راح ضحيته الاف من الناس من تكريس ظاهرة التخندق والقراءات نصف المفهومة للحدّ من استمرار ظواهر الحروب والمصالح والسياسات المغشوشة؟ وهل التشويش في المواقف والاصرار على هذا السلوك يعكس توجها او سوء نية في قراءة المشهد العراقي والتغافل عن همومه الحقيقية؟ وهل هذا الاصرار يعني ان البعض لايريد ان يرى ضوءا خارج العتمة، وان الهوس بالخلاف والتقاطع هو تعبير عن نيات وعقد وليس تعبيرا عن حرص او مسؤولية او وجهات نظر قابلة للجدل والحوار؟ وهل ينبغي للجهات المعنية خاصة في المجلس التشريعي باعتباره مجلسا دستوريا ان تمارس مسؤولياتها القانونية في تسليط الضوء على هؤلاء الذين يرمون الحجر في الطريق؟ وهل ثمة مرجعيات قضائية يمكنها ايضا ان تضع سياقات عمل مهنية وقانونية صارمة تتحدد بموجبها مسؤولة هذه الشخصيات عن اي خلل او ارباك يضر بمصالح العملية السياسية؟
هذه الاسئلة باتت ساخنة مع مخاضات العملية السياسية والمنعطفات التي تقف عندها، اذ تبدو هذه الاسئلة وكأنها تعبير عن وجه اخر للمواقف والمسؤوليات والنيات، اذ نجد بعض السياسيين لاشأن لهم الان سوى التشكيك بالعملية السياسية، وتعويقها، والتشكيك بكل ما تحقق فيها برغم صعوبته، ومحاولة منع اي اتفاق وطني من شأنه ان يعطي دفعة لهذه العملية لكي تتجاوز بعض تداعيات ملفاتها وخاصة الملف السياسي..
فاذا كان البعض يقول ان الملف الامني والملف الاقتصادي هما جزء من مشكلات الملف السياسي، فلماذا لايبادر هؤلاء السياسيون الى الوضوح في التعاطي مع مشكلات الملف السياسي ذاته والوقوف بحرص ومسؤولية امام همومه وتعقيداته ومنها الحديث المفتوح الان عن الاتفاقية العراقية الامريكية، اذ كثيرا ما نستقرئ في التصريحات التي تقال هنا او هناك مواقف غير واضحة، بعضها لايريد انجاح دور الحكومة في انضاح عوامل الموقف الوطني، وبعضها مرتبط باجندات خارجية لها حساباتها مع اي تطور قد يحدث في الوضع السياسي في العراق، وبعضها يراهن على التعقيدات التي يمكن ان تحدث في العملية السياسية العراقية خاصة بعد انتهاء تفويض القوات متعددة الجنسيات في العراق، والمشكلات الدولية والاقليمية والداخلية الحادثة في حالة توقف هذه القوات المحتلة من دعم الجانب الامني، فضلا عن المواقف التي قد تمارسها بعض القوى الدولية من خلال حساباتها المعينة في حالة نقل الملف العراقي من جديد الى مجلس الامن والابقاء على البند السابع والابقاء على مهيمنات الاحتلال العسكري للعراق..